Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol.7, No.2 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070201 **Pages: 1-10**

دور التخطيط في التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمعات

م. د. محمد فالح حرج
كلية العلوم الانسانية، جامعة بلاد الرافدين، ديالى، 32001، العراق.
drmohamedfalah@gmail.com

الملخص

يتضمن البحث موقف المواد الاولية ومدى توفرها ودورها في مراحل التنمية الاقتصادية ويتضمن كذلك دور القيادة والتنظيم في توفير الاستثمارات في البلد كما يتضمن الموارد المالية ومدى توفرها في البلد لتمويل المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية. ويتضمن اثار التخطيط في التنمية الاقتصادية وما هو التخطيط الذي على الدولة ان تقوم به، وكيف تتم عملية التخطيط والعدالة في التوزيع للدخل والاستثمار وكيف نخطط للوحدة الاقتصادية والتعاون بين الدول. ثم تناول الباحث كيف يتم التخطيط في الدول النامية واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، التنمية الاقتصادية، تطوير المجتمعات.

The Role of Planning in Economic and Community Development

Lect. Dr. Mohammed Falih Harag
College of Human Sciences, University of Bilad Alrafidain, Diyala, 32001, Iraq.
drmohamedfalah@gmail.com

Abstract

The research includes the status of raw materials, their availability and their role in the stages of economic development It also includes the role of leadership and organization in providing investments in the country. It also includes financial resources and their availability in the country to finance projects that contribute to economic development.

It includes the effects of planning on economic development, what planning the state should do, how the planning process is carried out, justice in the distribution of income and investment, how we plan, economic unity and cooperation between countries. Then the researcher discussed how planning is carried out in developing countries and concluded the research with a number of conclusions and recommendations

Keywords: Planning, Economic Development, Community Development.

المقدمة

تعد التنمية الاقتصادية عملية تحصيل للكفاية والتي يقوم بها السكان للحصول على حاجتهم من السلع والخدمات لكي يتحقق ما يتمنونه من ارتفاع في معيشة الفرد وبذلك تحتاج الى التغيير الدائم في البنيان الاقتصادي وتنظيمه فهي في البلدان التي بلغت مستويات عالية في الدخل تكون سريعة واكثر ما تحتاج الى التنمية الاقتصادية السريعة هي المجتمعات التي تعاني من الدخل المنخفض، ومن الواضح

في معظم المجتمعات يبدأ نموها الاقتصادي من خلال النشاط الزراعي باعتبار الزراعة نشاطا" رئيسيا" لتلك المجتمعات تعتمد عليه للحصول على الغذاء والملبس وذلك لأثره الواضح في تحديد النظام الاجتماعي والروابط بين العوائل والقبائل. وتتميز هذه المجتمعات بقيم انانية تشير الى تشابه الفرص المتاحة بين الماضي والحاضر، واخذت تركز على فرص الحصول على الارض والتمسك بها باعتبارها المصدر الرئيس للحصول على الدخل ولها دور بارز في تنظيم المجتمع والعلاقات الاجتماعية، والاراضي في تلك المجتمعات تكون بأيدي الذين يمتلكونها ويسيطرون عليها وكان لهم الدور الفاعل في توجيه امور المجتمع من خلال اتباعهم من لهم ارتباط مصلحي معهم والبعض من هذه المجتمعات تطرق ابواب الانتقالية الى مراحل تمر من خلال استغلال امكانياتها. وتجني ثمار التقدم العلمي في القطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة. وبعض المجتمعات ساعدتها على التقدم ظروف خاصة على التقدم مثال ذلك وجود موارد طبيعية وظروف جغرافية او توفر امكانيات تجارية او ربما تأثر بمجتمعات خارجية أكثر تطورا" وتقدما"، وكان لأثر الغزوات او الاستعمار دورها الواضح في تحريك كيان المجتمعات المستعمرة في الدفاع عن الكرامة الوطنية من طرد المستعمر واجلاءه عن البلاد. وخلق الرفاهية لأبناء المجتمع وذلك من خلال رفع المستوى المعيشي للأجيال في المستقبل.

وهذه النتائج معظمها تعتمد عل انتشار التعليم واتساع افاقه وتوفير العناصر التي تتصف بالرغبة في التقدم، واستثمار رؤوس الاموال في انتاج مختلف المواد الأولية وتصديرها وتطوير قطاع النقل والمواصلات ومن النتائج ذلك اتساع نطاق التجارة الداخلية والخارجية وقيام الصناعات في أقاليم البلاد والتي تعتمد على الطرق الحديثة في العملية الانتاجية وجميع هذه النشاطات لا يمكن الحصول عليها وعلى نتائجها الايجابية لأن اعتماد التخطيط الذي له الدور الكبير والواضح في تنظيم أي نشاط اقتصادي او اجتماعي لتحقيق اهدافه ولهذه الاهمية في دور التخطيط في التنمية الاقتصادية سيتناول الباحث في هذه البحث الموجز الذي تضمن ثلاثة مباحث للوصول الى الاستنتاجات المطلوبة من البحث.

اولاً: مشكلة البحث

هل للتخطيط دور في عملية التنمية الاقتصادية وتطور المجتمعات.؟

ثانياً: فرضية البحث

نعم للتخطيط دور الفاعل في أي نشاط اقتصادي في المجتمع.

ثالثاً: هدف البحث

دراسة اهم العناصر والمقومات التي لابد من توفرها في انجاح عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية.

رابعاً: ما هي ملامح التطور الاقتصادي؟

افاق التنمية الاقتصادية

المبحث الاول

ملامح التطور الاقتصادي

من الواضح ان أي تقدم في أي مجال لا يتم بصورة سريعة وانما يتم بمعدل بطيء كون المجتمعات تعتمد الطابع التقليدي في العمليات الانتاجية والتي غالبا" ما تكون منخفضة وتغلب عليها قيم أنسانية وتظم اجتماعية قديمة وتأثرها بسيطرة القوى الاقليمية[1]. ومن المعلوم ان عملية التغيير او الانتقال من مرحلة التقليد الى مرحلة النمو ستشهد تغيرات مهمة في الهيكل الاقتصادي والقيم الاجتماعية والانسانية المساندة واهم الصفات لهذا المرحلة بناء حكومة وطنية مركزية قوية تعتمد على مبادى قومية ثابتة مما يجعلها تتجاوز المصالح الاقليمية والقبلية المتوارثة لملُاك الاراضي والثروات المتوفرة في هذه المجتمعات. اذن لا بد من اعتماد عملية تغيير شكل المجتمع والهيكل الاقتصادي لهذا المجتمع كونه يعتمد على الزراعة بصورة اساسية والتي يعمل فيها اكثر من ثلاثة ارباع القوى العاملة، وهنا تكون الحاجة الى تغيير موازين الاستثمار لصالح الصناعة والتجارة وقطاع الخدمات لكي تتم عملية التغيير بشكل واضح في المجتمع؛ ولكي تبرز مسألة التصنيع ضمن عملية التنمية الاقتصادية كقضية مركزية لرفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري في البلدان النامية[2]. ولتحقيق ذلك لا بد من اعادة تنظيم

جميع القطاعات وخاصة قطاع التجارة لصالح الوطن ليتمكن من الدخول في الاطار العالمي والتخلص من مرحلة تلبية احتياجات اقاليم صغيرة نسبيا" والتي قد لا تتجاوز عملية الاكتفاء الذاتي في سد حاجات افراد المجتمع واحتياجاتهم.

افاق النمو الاقتصادي

ان أي تغيير في اقتصاديات المجتمعات التقليدية يتطلب تواجد ظواهر اساسية لا بد منها واهمها.

1- خفض معدل المواليد في المجتمع وذلك لان امكانيات الطلب على القوى العاملة في الزراعة ومعظمها غير ماهر لا تتفق مع امكانيات النمو وبذلك تصبح هناك ايدي عاملة فائضة عن الحاجة في المجتمع الجديد الذي يلزم وجود ايدي عاملة ماهرة تقوم بإدارة النشاط في قطاعي الصناعة والتجارة في مرحلة التطور الجديد.

2- توجيه الدخل الفائض عن الاستهلاك الضروري الى الانفاق على المشاريع الصناعية وتطويرها وتطوير وسائل النقل والمواصلات، بينما كان يتقدم في المجتمعات القديمة في بناء القصور واقتناء المجوهرات وغير ذلك[1].

3- العمل على تغيير مفاهيم المجتمع من مجتمع تقليدي الى مجتمع نام يتلاءم مع العصر الحديث لكي يصبح افراد المجتمع يدركون انهم يعيشون في مجتمع أفضل إذا تمكنوا من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لهم واستفادوا من الطرق الحديثة لتنظيم الانتاج.

4- وجود فئة تلم بالعلوم الحديثة والتطور في اساليب الانتاج التي تتفق مع ظروف المجتمع وبالتالي يرتفع معدل استثمار رؤوس الاموال في المجتمع ويودي الى نحوه وخفض تكاليف الانتاج.

5- الاستعداد لتحمل اعماء المخاطر ووجود اولئك الذين يقبلون المجازفة واعتماد التطور ورفض الاساليب القديمة في الانتاج، والمجازفة في اقراض الاموال الى المستثمرين في المشاريع الصناعية والمشاريع التنموية الاخرى.

6- تدريب الافراد على الاساليب الجديدة وتطوير قدراتهم ومنهم الافراد القادرون على ادارة المشروعات التنموية، ودورهم في تغيير اساليب الانتاج ودقة التنظيم لمواكبة التطور المستمر في المجتمعات الاخرى في العالم.

المبحث الثاني

موقف المواد الاولية

1- للزراعة دورها الكبير في مرحلة التنمية الاقتصادية كونها توفر الاغذية اللازمة لأفراد المجتمع وتوفر المواد الاولية اللازمة للإنتاج الصناعي الذي يعتمد على المواد الاولية فلا بد من حشد الطاقات المتوفرة للزراعة كالأرض والعمال والموارد الاخرى واستغلالها بشكل أفضل[3].

2- تساهم الزراعة اسهاما" كبيرا" في الحصول على النقد الاجنبي كونها تحل محل المستوردات الموجودة وتزيد من صادراتها وذلك يتوقف على توسع الانتاج الزراعي المحلي ومن ثم توفير المواد الاولية الازمة للصناعة.

3- التوسع في الصناعات الاستخراجية ومنها البترول ومختلف المعادن من اجل توفير راس المال اللازم في المجتمع لتنمية الصناعة ومشروعتها المختلفة.

4- التوسع في الزراعة افقيا" وعموديا" لتنمية وتطوير اقتصاديات المجتمع وتوفير الغذاء اللازم لا بناء المجتمع وتوفير المواد الاولية للصناعات ولا بد من زيادة الانتاج من خلال حوافز ايجابية للمزارعين وتجاوب ايجابي منهم مع الحوافز ويجب ان يقترن ذلك بالتعليم[3].

5- التوسع في التصدير من اجل تعويض قيمة الواردات التي يحتاجها المجتمع سواء كانت مواد غذائية او معدات تحتاجها عملية التطوير.

6- من هنا تجد ان الزراعة تتحمل الدور الرئيس في التنمية الاقتصادية وذلك لان اقتصاديات بلاد الدخل المنخفض في العالم تعتمد على الزراعة كون الصناعة قد بدأت حديثا" ولم تبلغ المستوى اللازم في القدرة الانتاجية اللازمة للحصول على المجلات الاجنبية اللازمة لتنمية المشروعات المطلوبة في المجتمع وكذلك توفير مستلزمات المعيشة للمجتمع.

7- كل هذه الامور تشكل عوامل ضغط على القطاع الزراعي في مرحلة بداية التنمية لكي يوفر الاحتياجات المطلوبة من المواد الاولية والتي يحتاجها المجتمع في التنمية الاقتصادية وبنفس الوقت فأن تنمية المجتمع وتنمية اقتصاداته ينعكس على زيادة سرعة التطور في النتاج الزراعي.

8- التوسع في الزراعة وتطورها يؤدي الى زيادة الدخل وبالنتيجة زيادة الاستهلاك وهذا مما يؤدي الى صناعات توفر سلع استهلاكية كافية للمجتمع، ويستطيع القطاع الحكومي سحب جزء من هذا الدخل المتزايد عن طريق الضرائب التي يمكن استعمالها في مشاريع اقتصادية مختلفة ضرورية لمرحلة التنمية.

القيادة والتنظيم

ان عملية تطوير وتنمية المجتمع تستلزم وجود فئة واعية في المجتمع تقوده وتشرف على تنظيم وتوجيه استثماراته. مما يمكنها من بناء مجتمع صناعي حديث وذلك لكي يتحقق الامن من خلال التنظيم الجيد وحرية الحركة للقيادة الجديدة التي تعتمد أساليب الانتاج الحديثة في تنمية المجتمع وتغييره نحو الافضل كذلك[1].

يتطلب الامر ان تقوم هذا الفئة الواعية بتوجيه الموارد والامكانيات المتاحة في المجتمع لأغراض التنمية ويتم ذلك عن طريق وضع الخطط ورسم السياسات اللازمة والناجحة لذلك وكذلك تطوير النظام الضريبي والمالي للدولة وتجعله في خدمة التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى تنظيم النظام الجمركي بما يساعد على التنمية المالية وحماية الصناعات المحلية من المنافسة العالمية وبما يساعدها أن تنافس السلع الخارجية في الداخل او في الاسواق الخارجية.

العوامل المؤثر في النمو الاقتصادي

1- توفر الاراضي الخصبة وازدهار تجارة المواد الطبيعية المتوفرة في المجتمع وبالنتيجة عدم التوجه في الطاقات والموارد الى قيام صناعات في المجتمع، ولكن لو تم الاسراع والتوسع في الانتاج الزراعي لكان ميزة كبيرة في هذا الحال وذلك نتيجة للإمكانيات الكبيرة للتصدير الى خارج المجتمع وكذلك المساهمة في انشاء صناعات عديدة تقوم على الانتاج الزراعي وهذا مما يؤدي الى الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وبفترة قصيرة وسريعة.
2- المشاكل السياسية، من المعوقات الرسمية للتنمية الاقتصادية المشاكل السياسية التي تمر بها المجتمعات، والبعض منها يقع في احضان الاستعمار الذي يفرض عليها ستار التخلف، وانشغالها في قضية التحرر من الاستعمار كهدف اساسي للمجتمع الى ان يتحقق الاستقلال وبعد ذلك تبدأ بتنمية اقتصادها ومن الواضح ان ذلك بأخذ وقتا" طويلا" ويبقى المجتمع يعاني من حاله التخلف الاقتصادي الاجتماعي في نفس الوقت[1].
3- الالتزام باستخدام وسائل التخطيط القومي.

لاشك ان التقدم الاقتصادي يتميز بخصائص واضحة محددة تتمثل بارتفاع حجم الاستثمارات في المشاريع المختلفة وزيادة الدخل القومي وكذلك نمو القطاع الصناعي بشكل كبير، ووجود مجتمع منظم يدفع بالنمو الاقتصادي الى الامام ولا شك ان ذلك يحتاج الى استخدام وسائل التخطيط القومي لزيادة الاستثمار من خلال زيادة المدخرات وتوجيهها الى المشاريع المختلفة، ووضع الخطط اللازمة للاستثمار والاستهلاك بما يودي الى توجيه الموارد المتاحة لمشاريع التنمية الاقتصادية وكل ذلك يرتبط بتنفيذ الخطط الموضوعة في هذا المجال واذا لم يتم ذلك فسينعكس على عدم تحقيق المستقبل الذي يطمع اليه المجتمع وانعدام المساهمة في التنمية القومية للبلد[4].

الموارد المالية: -

يعتبر تصدير الموارد الطبيعية له الدور الرئيسي في تطور وتنمية اقتصاديات المجتمع وعملية التصدير يجب ان تعتمد تصنيع هذه الموارد ومن ثم تصديرها لان تصديرها كمواد خام لا يعطي المردود المالي الكافي وبالتالي تكون الاستفادة منها قليله لذلك لا بد من قيام صناعات تصدير رئيسية والتوسع في التصدير لتلبية متطلبات عديدة ومنها.
1- تحويل قيمة المعدات الرأسمالية المستوردة وتوزيع الانتاج الصناعي بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية وقد اشارة العالم (Hoffman) بالسلع الاستهلاكية دائما" تتطور اولا".
2- تسديد القروض الاجنبية التي اخذها المجتمع من الدول الاخرى من اجل التنمية وان السلع الاستثمارية تتطور فيما بعد وبمعدلات أسرع[5].
3- الاستفادة من الرأسمال الاجنبي لتمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج الى أنشاء طرق مواصلات مكلفة ومنها السكك الحديدية وغيرها.

المبحث الثالث

أثار التخطيط في التنمية الاقتصادية

ان أي نشاط اقتصادي او غير اقتصادي يحتاج ان يكون للتخطيط دور" كبيرا" فيه، وتعتبر في النشاط الاقتصادي من الزم الامور لتحقيق الاهداف وفي هذه الحالة لتنمية اقتصاد بلادنا لابد ان نعتمد التخطيط المدروس بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وظروفه وما هي الامكانيات المتوفرة ولا بد ان نقوم بعملية المقارنة بين الماضي والحاضر لنجري عملية تقديم النتائج التي تم تحقيقها، لكي تتم الاستفادة منها ونعمل على تجاوز الاخطاء ونعمل على تصحيحها ونظرا" لهذه الاهمية للتخطيط في عملية التنمية الاقتصادية لابد وان نعرف ما هو التخطيط.

ما هو التخطيط

من اجل انجاح عملية التنمية الاقتصادية فقد حدد الاقتصاديون عدد الوجبات على الدولة ان تقوم بها وهي.

1- هناك اعمال تستطيع الدولة فرضها في المجتمع والقيام بها وهي العدالة والدفاع[1].

2- هناك اعمال غير مربحة في الناحية الاقتصادية مما يجعل افراد المجتمع لا يقدمون عليها والقيام بها.

3- الاعمال التي تؤدي للنمو الاقتصادي والتي تعتبر مفيدة للمواطنين والدولة هي الاولى بمصالح شعبها والتي يهمها تلبية هذه المصالح واحداث التطور لنمو المجتمع وبما اننا نتكلم عن الاقتصاد الحر فقد تظهر العديد من المشاكل ومنها.

أ- ان الدخل لا يصل الى افراد المجتمع بشكل عادل ولتحقيق ذلك لابد من تدخل الدولة
ب- اجور العمال في ظل الاقتصاد الحر لا يحددها السوق على اساس انساني بما يضمن لهم حقوقهم وعدم اشراكهم في القرارات التي يتخذها مما يجعل الدولة هي الافضل في ضمان حقوق العمال وحمايتها.
ت- يتميز نظام الاقتصاد الحر بعدم الاستقرار سواء في مشاريع الدولة او المشروعات الخاصة وخاصة في ميدان النقد وتدخل الدول جاء متأخرا" في هذا المجال.

4- في ظل نظام الاقتصاد الحر يتطلب من الدولة الاشراف على عملية استخدام النقد الاجنبي والتجارة الخارجية.

5- كذلك فان التغيرات الكبيرة في المجتمع لا يستطيع نظام الاقتصاد الحر مواجهتها واستجابته تكون بطيئة وغير مرنه[6].

وللأسباب المذكورة لا بد من وجود تخطيط من قبل الدولة لبعض جوانب الاقتصاد القومي، ولعملية التخطيط اساليب عديدة ومنها.

1- التخطيط يمكن ان يعطي نتائج ايجابية عن طريق ترغيب ابناء المجتمع.

2- وهناك نوع من التخطيط يعطي نتائج عن طريق التوجيه ولو انه في بعض الاحيان يكون غير مرغوب فيه ويعطي نتائج عكسية وذلك لتدخل الدولة في كل التفاصيل.

3- لا بد من استخدام الاسلوبين في عملية التخطيط (التغيب – والتوجيه) ومن الممكن ان يحتاج المخطط الافضل في تحقيق النتائج الناجحة.

4- اضافة الى ذلك فان التخطيط المركزي الذي يستخدم التوجيه ليس بإمكانه ان يدخل في تحديد جميع النتائج المترتبة على توجيهاته وذلك بسبب النظام الاقتصادي المعقد.

5- إذا تطلب الامر تغيير في جزء من الخطة باستخدام اسلوب التوجيه لا تتوفر المرونة في ذلك ولا بد من تغيير الخطة كاملة مما يشكل صعوبة كبيرة بعد البدء بعملية التنفيذ.

6- نتائج التخطيط لا تكون كاملة وذلك بسبب ظروف لم تؤخذ بالحسبان عند وضع الخطة.

7- لذلك فان عملية التخطيط لا يمكن ان تتم دون توفر امور عديدة.
أ- منها الاحصائيات المفضلة.

ب- وجود عدد من الخبراء ورجال التخطيط ورجال الاقتصاد والاداريين من أجل وضع الخطة الكاملة التفاصيل والمتصلة ببعضها ويتم عرضها على الجهات المسؤولة عن اصدار القرارات الخاصة بعملية التنفيذ.

كيف تتم عمليه التخطيط:

للدولة دور كبير في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية ومن خلال عدة طرق.

اولا: - من خلال مراقبة السوق والاشراف عليه وذلك عن طريق زيادة الضرائب على نوع من السلع من ان تمد في انتاجها وتخفيض الضرائب على سلع اخرى لزيادة الانتاج منها.

ثانيا: - دعم انتاج سلع معينة من خلال تقديم الاعانات لإنتاج هذه السلع للتصدير الى الخارج او لتلبية حاجة السوق المحلي.

ثالثا: - العمل على زيادة المدخلات من خلال تشجيع الاستثمار، وحفظ الاستهلاك من خلال فرض الضرائب، وبذلك تنخفض تكاليف التوجيه والرقابة وبذلك يتم الابتعاد عن التخطيط المعقد من قبل رجال التخطيط ولا يتمسكوا بأنواعه وذلك لوجود طرق اخرى تجعل التخطيط يتم بشكل طبيي ويحقق نتائج مرضيه [1].

وكل هذا الامور تتمثل بالتخطيط عن طريق السوق والذي بموجبة قد يترك الامر للمنشاة الصناعية ان تكيف نفسها حسب اوضاع السوق وتنتج ما تقدر على بيعة وان تستخدم أية مواد تجدها رخيصة وجيدة وتحت رقابة محددة في عملية التصنيع، وبما اننا ذكرنا سابقا" بان توزيع الموارد في الاقتصاد الحر يكون غير عادل فلذلك لا يمكن دائما" الاعتماد على التخطيط عن طريق السوق فلا بد من توزيع السلع توزيعا" عادلا" من خلال إجراءات تتخذها الدولة من خلال زيادة المعروض والمحافظة على استقرار الاسعار في حالة نقص في المعروض من السلع والذي قد يؤدي الى ارتفاع الاسعار والحصول على ارباح غير عادية على حساب المستهلك لذلك لا بد من تحديد الاسعار للسلع الضرورية للاستهلاك من قبل المجتمع.

واذا كانت غير ضرورية للاستهلاك سيتم تقليل شرائها من قبل المجتمع ومن الضروري تحديد الاسعار سواء كانت السلع مواد خام او انتاجية واذا لم يتم تحديد الاسعار قد يؤدي ذلك الى ارتفاع السلع التي تدخل في انتاجها، وكذلك يجب على الدولة تحديد اسعار جميع السلع، وذلك لان تحديد اسعار سلع معنية وترك الاخرى، قد يتحول المنتجون الى السلع التي لم تحدد اسعارها لتحقيق ارباح اكثر وتعمل على اتخاذ إجراءات تكفل زيادة انتاج السلع الضرورية وذلك من اجل تحقيق الموازنة بين جميع الاستمارات (الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية) في البلد من اهم اهداف التخطيط. ويمكن للدولة ان تستخدم التخطيط الذي تريده عن طريق الادارة الرئيسية للتخطيط وهي الميزانية العامة التي يتم بالاعتماد عليها تحديد المبالغ التي يتم الاعتماد عليها في التعامل مع النتاج وتوزيع الدخل وتشجيع صناعات معينة ومنع اخرى ومن خلال هذا النوع من التخطيط تستطيع الدولة التحكم بالعرض والطلب وكمية الانتاج على الرغم من علمها بان الميزانية ليست هي الادارة الوحيدة في وضع الخطط لتنمية المجتمع ولكن يمكن القول انها من الوسائل الاكثر فاعلية في هذا الجانب[7].

العدالة في توزيع الدخل

من اجل تطبيق المساواة بين افراد الشعب تعمل الدول على ذلك من خلال ما يلي.

1- فرض الضرائب على الدخول الكبيرة من اجل رفع مستوى الدخول المنخفضة.

2- تغير العوامل الرئيسية التي تتحكم في توزيع الدخل ومنها تغيير نظام توزيع الملكية.

3- اعتماد طريقة الدخل من خلال تقديم الخدمات الرخيصة او المجانية للطبقات العاملة ومنها الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وهذا يفضل على زيادة اجور العمال بما يساوي قيمة هذا الخدمات.

كذلك نجد ان الكثير من المشاكل الاجتماعية يتم القضاء عليها من خلال اعادة توزيع الملكية بصورة عادلة ورفع مستوى معيشة ابناء الشعب ولكل دولة ظروفها وامكانياتها اللازمة لتطبق العدالة الاجتماعية لشعبها.

الاستثمار

الكثير من الدول الحديثة تلجأ الى التخطيط لتحقيق اعلى مستوى من الاستثمار من اجل الوصول الى التنمية الاقتصادية الناجمة كون التخطيط هو الدعامة الرئيسية لها وتحقيق التنمية الناجحة هو الاساس في رفع مستوى معيشة الشعب. والاستثمار يحتاج نوعين من الادخار:

أ- ادخار داخلي

ب- ادخار خارجي

حينما يخص الادخار الداخلي قد لا يكفي المتطلبات الاستثمار المطلوب الا اذا كانت الدولة غنية بموادها وكثير من الدول الفتية قد تلجأ الى القروض الاجنبية من الخارج وقد ترفضه بعض الدول وتبتعد عنه بسبب خشيتها من السيطرة الاجنبية على اقتصادها وسيادتها. وهناك الادخار الاجباري الذي تطبقه بعض الدول ليكون بدلا" عن الاقتراض الخارجي او يتم ذلك عن طريق التضخم. والتضخم مضر بالمجتمع ولتجنب ذلك يجب على الدول الاعتماد على الفائض في الميزانية لان التقدم السريع لا يتم من خلال الادخار الداخلي فقط لا يكفي لذلك.

اذن الاستثمار بحاجة الى التخطيط الذي يأخذ بنظر الاعتبار:
1- ما موجود من فائض في الميزانية.
2- ما متوفر من مدخرات من الداخل.
3- ما متوفر من مدخرات من القروض الاجنبية.
4- ما موجود من مخزن من المواد الخام والسلع الجاهزة.
5- ما متوفر من موارد مادية للمجتمع وامكانياتها في مواجهة التوسع في الاستثمار للمشاريع المختلفة.

كيف نخطط

قبل وضع الخطة علينا ان نعرف كمية الدخل القومي لكي نتمكن من توزيعه على متطلبات القطاعات المختلفة الخاصة بالاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة وعلى الدول وفق الخطة ان تحدد ميزانية متصلة لكل صناعة من الصناعات المختلفة والانشطة الاخرى وذلك يساعد على:

1- اعطاء المعلومات المطلوبة للتخطيط بالتنمية بما هو العمل المطلوب.

2- يتم في ضوء ذلك تحديد الاهداف الواضحة والمدروسة لنجاح الخطة.

3- لابد من ان تكون الخطة مرنة قابلة للمراجعة وما هي التغيرات التي قد تحدث وما هي التعديلات المطلوبة في الخطط الموضوعة.

4- يجب ان لا توضع الخطط لفترة طويلة عشر سنوات او أكثر لان ذلك يرتبط بالدخل القومي الذي يعتمد على القوة الانتاجية التي تتغير باستمرار من وقت الى اخر ويعتمد على ظروف الصادرات والتجارة التي يمكن ان توثر في ميزان المدفوعات.

5- قد نحتاج الى وضع خطة طويلة الامد المشاريع التي يستغرق انجازها فترة طويلة مثال على ذلك بناء السدود.

6- بعد تحديد الاهداف يتم نشر التفاصيل الكاملة للميزانيات الخاصة في الخطة المرسومة لكي يتم الاطلاع عليها من قبل ابناء الشعب وآرائهم في اهداف الخطة، وفي اساليب التي يتم بموجبها تنفيذ الخطة واهدافها ويعرف كل فرد دوره في انجاز الخطة والخروج بنتائج ايجابية لخدمه المجتمع.

الوحدة الاقتصادية

للوحدة الاقتصادية والتعاون بين الدول دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ويتمثل ذلك بإزالة الاجراءات المعقدة في ما بينها ومن نتائج ذلك:
1- اتساع الاسواق.
2- تطوير الصناعات.
3- الاستفادة بالعمالة المتاحة في كل من البلدان في المنطقة من سهولة الانتقال وفق الخطة التي يتم وضعها لتحقيق النتيجة الاقتصادية وذلك يتطلب من الدول إذا ارادت نجاح الوحدة الاقتصادية وديمومتها لا بد من اتباع سياسة واحدة فيما يتعلق بالسعار والاجور النقد وكذلك الاستثمار والعمالة والآفات أي اختلاف في أي ناحية من هذه النواحي من قبل أي دولة سيؤدي ذلك الى الارتباك في النظم التي تسير عليها الدول الاخرى المرتبطة اقتصاديا" مع هذه الدول.

كيف يتم التخطيط في الدول النامية

لكي تتمكن الدول النامية من النهوض باقتصاداتها لا بد ان تستخدم التخطيط الذي يعتبر ضروريا" لتحقيق ذلك وحل المشاكل التي تقف في طريق تقدمها ويجب عليها ان تستخدم التخطيط حتما إذا وافقت الخطط عدد من المعوقات مقارنة بالدول المتقدمة والتخطيط لا يحقق اهدافه الا من خلال وجود حكومة رشيدة وقوية قادرة على تنفيذ خططها لتطوير المناطق المتخلفة والتأكيد على تنمية الموارد مع الأخذ بنظر الاعتبار البعد القومي والامني عند توزيع الاستثمارات [8]. يجب ان يكون لدى الحكومات اجهزة ادارية مدربة وذات كفاءة عالية ملائمة لتنفيذ الخطط من خلال تفهم الخطط والتصرف بحكمة وسرعة خلال عملية التنفيذ.
وعلى الحكومات ان يكون استهدافها دائما" هو المصلحة العامة لكي يقتنع المجتمع بما تتخذه من اجراءات ويتقبلوا القيود التي يتم فرضها عليهم.

التخطيط ونجاحه في الدول النامية يتطلب وضع خطط تتناسب مع قوة الجهاز الاداري الموجود لدى الدولة كذلك توفر الاموال اللازمة من اجل التوسع في المشروعات وذلك يعتمد على زيادة الدخل القومي من خلال وضع الخطط المناسبة لتحسين اقتصاديات الدول ان مشاركة افراد المجتمع في الخطة يأتي من رغبتهم في التقدم والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ الخطط كذلك يعتمد التخطيط على تجميع الموارد للوصول الى اقصى انتاج وباقل التكاليف ويتم ذلك من خلال.

1- تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة وتحويلها الى مساحات كبيرة يمكن ان تستخدم فيها الآلات الزراعية الحديثة على الرغم من ان هذا العمل سيودي الى تقليل الايدي العاملة. مقابل ذلك لا بد من توفر فرص جديدة للعمل خارج قطاع الزراعة وذلك لا يمكن ان يتحقق الا من خلال التصنيع الذي يرافق عملية اعادة تنظيم القطاع الزراعي وفق الخطط الموضوعة للتنمية. في الدول النامية تعتبر عملية اقامة الصناعات الجديدة غير سهلة وذلك لكونها تحتاج الى مبالغ كبيرة لا تستطيع الدولة توفيرها الا من خلال اتخاذ بعض التدابير ومنها فرض ضرائب جديدة.
2- الحصول على قرض من الدولة الخارجية وذلك لان الدول النامية بحاجة الى استيراد الات والمعادن اللازمة من الدول المتقدمة من اجل التوسع في مشروعات التصنيع والاستعانة بالخبرات المختفة لأنشاء الصناعات وتدريب الاجهزة المحلية التي ستتولى تشغيل المصانع الجديدة.

وفي هذه الحالة يصبح على الدول النامية ان تصنع الخطط اللازمة التي رافقت بناء المشروعات الصناعية لذلك فان عملية التخطيط في الدول النامية تعتبر حيوية وضرورية من اجل رفع مستوى المعيشة في مجتمعاتها والتخلص من حاله التخلف وذلك لا يتم الا من خلال انشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة. وكذلك توفيرها الخدمات العامة اللازمة للمجتمع لذلك فان الواجب يتطلب من هذه الدول العمل بصورة مستمرة بتخطيط اقتصادها مهما واجهت من عقبات او حدثت اخطاء في الخطط الموضوعة.

لو نظرنا الى خريطة العالم العربي نجد هناك محاولات لأجراء التنمية الاقتصادية بعد اكتشاف البترول في بعض الدول الحربية ولكن هناك اخفاق في هذا الجانب لعدة اسباب ومنها.

1- عدم وجود دراسات كافية بسبب غياب وجود اجهزة مختلفة في الدراسات الاقتصادية.

2- عدم تنفيذ الخطط او الثبات عليها لعدم وجود استقرار سياسي وعلى الرغم من ذلك تتم تنفيذ العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية في كل من الدول العربية خاصة في قطاع الزراعة وهذا يعتبر برامج استثمارية ولا يعتبر تخطيط وذلك لعدم مراعاة ما يترتب عليها من اثار على المشروعات سواء في قطاع الزراعة او الصناعة او القطاعات الاخرى.

في الوقت الحاضر تم اعداد الخطط التي تحقق نوع من التنسيب لتنمية القطاعات المختفة وتأثير بعضها على البعض الاخر وبدأ يظهر تأثير ذلك على مستوى الاقتصاد القومي والذي ادى الى:

1- زيادة معدل التنمية الاقتصادية.
2- تعديل البنيان الاقتصادي من خلال رفع الطاقة الانتاجية لكل القطاعات.
3- تحقيق التكامل لتوظيف العمالة المتوفرة.
4- التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المختلفة وتحسين مستوى معيشة ابناء المجتمع وزيادة القدرة على الانتاج.

وكل ذلك يحتاج الى تطبيق مبادى التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية سواء كان تكامل في مجال الزراعة او الصناعة او التجارة وهناك عدة اسس ومبادئ يقوم عليها التكامل الاقتصادي وهي:

1- من اجل تصريف السلع والمنتجات لابد من فتح اسواق جديدة ويتم ذلك من خلال الغاء الحواجز الجمركية لتصريف كمية السلع التي لا تستطيع السوق المحلي على استهلاكها وفي ذلك استغلال للطاقات العاطلة وازالة الاضرار في الاقتصاد القومي.
2- إطلاق حرية انتقال رؤوس الاموال من خلال الغاء القيود التي تحول دون دخولها الحدود الاقليمية للدول المعنية او خروجها منها والهدف هو تشجيع استثمار الاموال المتاحة في الانتاج والتسويف مما يؤدي الى زيادة الانتاج وتنشيط التجارة بين الدول.

3- للحصول على فرص العمل المتوفرة في الدول لا بد من إطلاق حرية انتقال الاشخاص وتسهيل حركة الهجرة بين الدول المعنية سعيا" وراء فرص العمل وفق المؤهلات المتوفرة في العاملين.
4- توحيد انظمة الضرائب واللوائح التي تنظمها ويتم ذلك من خلال توحيد النظم المالية وتنسيقها بين الدول المعنية
5- العمل على تامين ثبات اسعار الصرف بين عملات الدول المعنية واتجاه حرية التحويل الخارجي بينها ويتم ذلك من خلال تنظيم شؤون النقد وتحويل العملات.
6- العمل على تنسيق الانتاج في كافة القطاعات بين الدول المعنية وذلك من خلال التخصص بانتاج سلع تتميز بميزات اكبر من غيرها من الدول.

فوائد التكامل الاقتصادي في العالم العربي

ليحقق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي عدة فوائد منها[9].

1- رفع مستوى المعيشة للسكان في الاقطار العربية وازالة مظاهر التخلف التي تعاني منها الشعوب العربية من خلال زيادة الانتاج في البلدان العربية وبالنتيجة رفع مستوى الدخل القومي والذي لا يتم تحقيقه إذا انفردت كل دولة لوحدها.

2- يساعد التكامل الاقتصادي على مقاومة التقلبات والتأثيرات الخارجية التي تنتج محصولا واحدا او عددا قليل الحاصلات وبالنتيجة تحكم الدول المستوردة في تحديد اسعار المنتج الذي تستورده.

3- يساعد التكامل الاقتصادي العربي على مواجهة التكتلات الاجنبية ويسمح لها بالتمتع بمركز احتكاري لبعض السلع في التصدير وكذلك عند الشراء من الخارج مما يسمح لها بالاستفادة بأفضل الشروط في حالة الاستيراد والتصدير.

4- اعادة توجيه استثمار الفوائض المالية العربية داخل الوطن العربي بما يضمنه النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية.

5- وذلك كله يتطلب مراجعة الخطط الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي لكون ما تحقق لايزال غير كافي ومثال منها وهو اتباع سياسة اقتصادية موحدة لدول السوق تجاه الدول الاخرى غير الاعضاء فيها وينقصها حرية انتقال رؤوس الاموال والاشخاص والتي تعتبر المقومات الاساسية للسوق المشتركة.

الاستنتاجات

1- من خلال ما تناولناه في منهجية البحث تبين لنا ان ملامح التطور الاقتصادي تحتاج بين فترة واخرى اعتماد عملية تغيير شكل المجتمع والهيكل الاقتصادي لهذا المجتمع.
2- تغيير موازين الاستثمار لدفع عملية التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف.
3- لتحقيق التقدم لابد من اعادة تنظيم جميع القطاعات بما يساعد على تجاوز عملية الاكتفاء الذاتي.
4- تطبيق افاق النمو الاقتصادي التي وردت في متن البحث.
5- الاخذ بنظر الاعتبار ما متوفر من مواد اولية والتوسع في توفيرها.
6- توفر قيادة واعية تقود المجتمع وتقوم بتوجيه وتنظيم الاستثمارات مما يمكن المجتمع الانتقال من المجتمع الزراعي الى مجتمع زراعي صناعي تجاري.
7- كل ذلك يحتاج الى الخطط الناجحة لدفع عملية التنمية الاقتصادية والمنافسة في الاسواق الخارجية.

التوصيات

1- لابد من التخلص من المشاكل السياسية التي تعتبر من المعوقات الاساسية للتنمية الاقتصادية ويتم ذلك من خلال التحرير من السيطرة الاجنبية والالتزام باستخدام وسائل التخطيط القومي وكيفية الحصول على الموارد المالية لتلبية متطلبات التنمية في كافة اتجاهاتها.
2- هنا يبرز دور التخطيط من اجل تنمية اقتصادية ناجحة في المجتمع ولمختلف القطاعات الاقتصادية ولابد ان يرافق ذلك تحقيق العدالة في المجتمع وكذلك الدفاع عن سيادة البلد وفي عملية التخطيط لابد من استخدام اسلوبين (الترغيب والتوجيه) وذلك بدعم انتاج سلع معينة وتقديم الاعانات للتصدير الى الخارج او لتلبية حاجات السوق المحلية.
3- على الدولة تحديد اسعار جميع السلع الضرورية للاستهلاك من قبل المجتمع وكذلك على الدولة ممارسة العدالة في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب على الدخول الكبيرة من اجل رفع مستوى الدخول الضعيفة وعلى الدولة توفير الخدمات الرخيصة او السياسية للتطبيقات العملة سواء كانت صحية او تعليمية والسكن وهذا أفضل من زيادة اجور العمل بما يساوي قيمة هذه الخدمات.

4- لتحقيق اعلى مستوى من استثمار لابد من اعتماد التخطيط كونه الدعامة الرئيسية لعملية التنمية وذلك من خلال توجيه الادخار الداخلي والاجنبي والاستفادة من الفائض بالميزان ومعرفة مقدار الدخل القومي وتحديد الميزانيات لكل صناعة من الصناعات والانشطة الاخرى ولابد من وضع الخطة لفترة محدودة لا تتجاوز الخمسة سنوات والذي يساعد في ذلك هو قيام الوحدة الاقتصادية والتعاون بين الدول وازالة المعوقات فيما بينها.

5- التخطيط له دور فاعل في تحقيق كل ذلك وضروريا" في حل المشاكل التي تقف في طريق لتقدم وكل ذلك يتحقق بوجود حكومة رشيدة وقوية قادرة على تنفيذ خططها ولابد ان تكون اهدافها دائما" هي المصلحة العامة في الوطن العربي لابد من تطبيق مبدا التكامل الاقتصادي وذلك من اجل رفع مستوى المعيشة للمجتمع ومقاومة التقلبات الاقتصادية في الخارج والوقوف بوجه التكتلات الاجنبية وكل ذلك يحتاج الى مراجعة الخطط التي وضعت في الاقطار العربية وتفعيلها بما يتلاءم مع تطور العالم.

6- قد تبين للباحث من خلال ما ورد في البحث هناك معوقات امام التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الوطن العربي وعلينا ان نهتم بهذه المعوقات والمشكلات القائمة وندرس ابعادها ونضع الحلول اللازمة لأزالتها.

7- علينا الاستفادة من تجارب ما يناسب ظروفنا البيئية ومعتقداتنا ولابد من مواجهة مشاكلنا بصراحة والعمل على حلها بإخلاص وجدية ومن الواضح ان ترك هذه المشكلات قائمة يجعلها أكثر تعقيدا" في المستقبل ولابد ان نعمل باستمرار على تحقيق الاهداف التي تطمح اليها بصدق واخلاص وذلك ليس بالأمر المسير.

المصادر

[1] علي فهمي العنتيل مشاكل التنمية في العالم العربي الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
[2] مدحت القريشي – الاقتصاد الصناعي – دار وائل للنشر ط2 2005.
[3] جون وميلر – المظاهر الاقتصادية للنهضة الزراعية – دار الافاق الجديدة بيروت بدون سنة نشر.
[4] الثنير سمير – تشجع اولي للمجتمع الصناعي – بيروت معهد الانماء العربي للدراسات الاقتصادية، 1978.
[5] B.D.G Fortman Theo / of competitive policy, north hall and publishing co. Amsterdam 1966, p125.
[6] د. عبد العزيز الشربين، مشاكل التسويق في الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة، لجنة التخطيط القومي الغامرة، 1957.
[7] د. محمد مهدي الراوي، محاضرة ألقيت على الطلبة الدورة العاشرة في مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، 1981.
[8] Sundaram, K. V. (1977). Urban and regional planning in India. *(No Title)*.
[9] عبد العزيز الشبين مشاكل التسويق في الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة لجنة التخطيط القومي بالقاهرة 1957 ص10-20.